

الفكر الاقتصادي في العصر الإسلامي

أولاً- مفهوم الفكر الاقتصادي الإسلامي ومبادئه:

1- مفهوم الفكر الاقتصادي الإسلامي:

الفكر الاقتصادي الإسلامي هو نظام فكري ومنهجي ينطلق من القرآن الكريم والسنة النبوية (العقيدة الإسلامية)، ويهدف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي بطريقة تضمن تحقيق العدل الاجتماعي والتوازن بين الفرد والمجتمع، مع الارتباط بالقيم الأخلاقية. يدمج هذا الفكر بين الجوانب الروحية والمادية للحياة لتحقيق رفاهية شاملة ومتوازنة، كما يجمع بين المبادئ الثابتة والتكيف مع المتغيرات الحاصلة (الثبات والتطور).

2- مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يستند هذا الفكر إلى مجموعة من المبادئ الأساسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **ربانية المصدر:** يعتمد الاقتصاد الإسلامي على القرآن الكريم والسنة النبوية كمصادر أساسية للتشريع؛ ثم الاجتهادات التي وضعتها مدارس الفقه الإسلامي وآراء العلماء المسلمين. وهو نظام صالح لكل زمان ومكان.
- **الملكية المزدوجة:** يجمع النظام بين الملكية العامة والملكية الخاصة، حيث يتيح للأفراد التملك الخاص مع وجود ملكية عامة تديرها الدولة لتحقيق مصلحة المجتمع ككل.
- **العدالة الاجتماعية:** يؤكد الفكر الاقتصادي الإسلامي على توزيع الثروات بشكل عادل من خلال الزكاة والصدقات والتكافل الاجتماعي، بما يضمن سد احتياجات الفقراء والمحتاجين.
- **التوازن والاعتدال:** يدعو الإسلام إلى الاعتدال في الإنفاق والنهي عن الإسراف والبخل. كما يهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، وبين متطلبات الروح والجسد.
- **الحرية الاقتصادية ضمن الضوابط الشرعية:** يسمح للأفراد بممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية، بشرط الالتزام بالأخلاق والقيم الإسلامية، ومنع النشاطات المخالفة مثل الربا والغش.
- **التكامل والشمول:** يدمج الاقتصاد الإسلامي بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لضمان رفاهية المجتمع ككل، مع مراعاة القيم الإسلامية.

ثانياً- الأفكار والمساهمات الاقتصادية لابن خلدون (1332 م- 1406 م):

لقد سبق عبد الرحمن بن محمد بن خلدون عصره بمساهماته الاقتصادية، حيث جمع بين التحليل العلمي والتوجه الأخلاقي، مقدماً أفكاراً رائدة لا يزال لها صدى في الفكر الاقتصادي الحديث. سنستعرض هذه المساهمات من ثلاثة جوانب: نظرية القيمة، الموقف من العمل، أفكار اقتصادية أخرى متنوعة.

1- نظرية القيمة عند ابن خلدون:

قدم تصورًا متقدمًا لدور العمل في خلق القيمة، مع التركيز على أهمية الجهد البشري في تحديد قيمة السلع والخدمات، وتأثر هذه الأخيرة بعوامل السوق.

- **العمل كمحدد رئيسي للقيمة:** يرى ابن خلدون أن قيمة السلعة تتحدد بالجهد المبذول في إنتاجها، وهو ما يعكس أهمية العمل كعامل أساسي في خلق القيمة. وتقترب من هذه الرؤية نظريات القيمة الكلاسيكية التي طورها لاحقًا علماء مثل آدم سميث وريكاردو.

- **الدخل والقيمة:** ركز ابن خلدون على العلاقة بين العمل والدخل، موضحًا أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد أو المجتمع يأتي من قيمة الجهد المبذول. أشار إلى أن الأنشطة الاقتصادية المنتجة تزيد من قيمة الدخل، مما ينعكس على رفاهية المجتمع.

- **التوازن بين العرض والطلب:** لم يتناول ابن خلدون العرض والطلب بصورة مباشرة كنظرية حديثة، لكنه أشار إلى أن قيمة السلع تتأثر بعوامل السوق، مثل الوفرة والندرة، مما يعكس فهمه العميق لتأثير الظروف الاقتصادية على القيمة.

2- موقف ابن خلدون من العمل:

فضلا عن اعتباره العمل بمثابة المصدر الرئيسي للقيمة الاقتصادية، حيث يضيف على المواد الخام قيمتها الاقتصادية (وهو ما يُعد حجر الزاوية في العمليات الإنتاجية)، فقد تطرق أيضا لمسألتي تقسيم العمل وضرورته لـ "التنمية".

- **تقسيم العمل:** رأى ابن خلدون أن تقسيم العمل يعزز الكفاءة والإنتاجية، واعتبر أن توزيع المهام بين الأفراد بحسب مهاراتهم يؤدي إلى تحقيق منافع أكبر للمجتمع والاقتصاد.

- **العمل كضرورة للتنمية:** اعتبر ابن خلدون أن العمل لا يقتصر على كونه مصدرا للقيمة، بل هو أيضا أداة لتنمية المجتمع. لقد أكد بأن المجتمع الذي يعتمد على العمل المنتج يحقق ازدهارا اقتصاديا وعمرانيا، بينما يؤدي الكسل والتواكل إلى التدهور الاقتصادي.

3- مساهمات أخرى لابن خلدون:

- **أهمية الاقتصاد في العمران:** أكد ابن خلدون أن الاقتصاد جزء لا يتجزأ من ازدهار العمران البشري. تناول في مقدمته العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك وتنظيم الأسواق، وأثر الترف والبخ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- **العمل والملكية:** اعتبر العمل مصدرا أساسيا للقيمة الاقتصادية، وربط بين الملكية والعمل كركيزتين للتنمية الاقتصادية. هذه الرؤية جعلته في مقدمة المفكرين الاقتصاديين المحدثين.

- **النظريات الضريبية:** طرح ابن خلدون مفهوما متقدما للضرائب، يتمثل في "أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي"، مشيراً إلى أن زيادة الضرائب تؤدي إلى ضعف النشاط الاقتصادي وتراجع الإيرادات. هذه الفكرة تعد أساساً لما يعرف اليوم بـ "منحنى لافر".

- **دور الدولة في الاقتصاد:** كان من أنصار الحرية الاقتصادية، حيث حذر من تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية لما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد والمجتمع. ركز على أهمية ترك الأنشطة الإنتاجية والتجارية للأفراد لتحفيزهم وزيادة النشاط الاقتصادي.

- **أثر البيئة الاقتصادية والاجتماعية:** شدد ابن خلدون على أن الاقتصاد لا يمكن دراسته بمعزل عن البيئة الاجتماعية والسياسية. لقد استخدم منهجا علميا يعتمد على تحليل الوقائع التاريخية لفهم التطورات الاقتصادية والاجتماعية.

- **الترف والفساد:** انتقد انتشار الترف مؤكداً أنه يؤدي إلى انهيار اقتصادي واجتماعي، ويعتبره أحد أسباب ضعف الدول.

- **التنمية وتوزيع الموارد:** أشار ابن خلدون إلى أهمية توزيع الموارد بعدالة بين أفراد المجتمع، وشدد على أن التوازن في توزيع الثروات هو أساس استقرار الدولة.

نقد أفكار ابن خلدون: لم يناقش ابن خلدون بشكل كافٍ دور المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتغيرات التقنية في التأثير على إنتاجية العمل وقيمتها، وعلى الرغم من أنه سبق زمنه بنظرية القيمة إلا أن تطبيقاتها العملية كانت محدودة بسبب غياب إطار رياضي أو كمي لدعم أفكاره.

ثالثاً- الأفكار الاقتصادية للمقريري (1364م-1442):

تقي الدين أحمد بن علي المقريري كان من أبرز رواد الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، وطرح مفاهيم متقدمة أثرت لاحقاً على الفكر الاقتصادي العالمي، خاصة اجتهاداته في مجال النظرية النقدية.

1- معارضة الضرائب المرتفعة:

انتقد المقريري نظام الضرائب المفرطة، خاصة ضرائب المكوس التي فرضها المماليك، واعتبرها مخالفة للشريعة الإسلامية ولها آثار سلبية على الاقتصاد العام.

2- معالجة المجاعة:

ركز على أسباب المجاعة في مصر واعتبر أنها ليست نتيجة كوارث طبيعية فقط، بل بسبب السياسات الاقتصادية غير الملائمة والاحتكار أيضاً، ودعا إلى ضبط الأسواق والسياسات النقدية.

3- اجتهادات المقريري في مجال النظرية النقدية:

- تحليل مشكلة التضخم: إن إصدار كميات كبيرة من النقود دون ضبط يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مباشر. لقد اعتبر الزيادة في النقود المعدنية من المعدنين (الذهب والفضة) هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار وفقدان العملة قيمتها.

- قانون "العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة": إن استخدام العملات الرديئة التي تحتوي على نسب أقل من المعادن الثمينة يؤدي إلى سحب العملات الجيدة من التداول، وهذا يسبب عدم استقرار الأسواق ويضر بالقوة الشرائية للعملات ("قانون غريشام" لاحقاً).

- الدعوة لاعتماد معيار الذهب: اقترح المقريري اعتماد معيار الذهب كركيزة لإصدار العملات، ورأى أن ذلك يحقق استقراراً اقتصادياً ويحمي من التضخم الناتج عن إصدار العملات دون قيمة حقيقية.

- الوهم النقدي وتوزيع الدخل: لقد فهم الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحقيقية للنقود، وأشار إلى أن التضخم يمكن أن يؤدي إلى سوء توزيع الدخل حيث يضر أكثر بالفئات الفقيرة، مما يعكس فهمه العميق للتأثيرات الاجتماعية للتغيرات النقدية.

- أثر التضخم على الاقتصاد العام: إن ارتفاع الأسعار بسبب التضخم يعطل النشاط الاقتصادي ويؤدي إلى انتشار الفقر والجوع. لذلك من الضروري أن تتبنى الدولة سياسات نقدية رشيدة لضمان استقرار الأسعار والحفاظ على القوة الشرائية للنقود.

4- نقد أفكار المقريري:

لم يتم الاعتراف بمساهمات المقريري في الفكر الاقتصادي إلا بعد قرون من وفاته، ونسبت العديد من أفكاره إلى مفكرين غربيين مثل ويليام غريشام وأرثر لافر، مما يعكس تجاهلاً للسبق التاريخي للمقريري في هذا المجال. كما أن أفكاره بقيت نظريات غير مطبقة، لأنه لم تكن هناك سياسات ملموسة كافية للاستفادة من أفكاره لمعالجة الأزمات مثل المجاعة أو التضخم، خاصة في ظل السياق السياسي والاجتماعي لهذا الفكر، المتمثل في عصر المماليك.

رابعاً- المساهمات الأخرى في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

قدم عدد من العلماء و"المفكرين" المسلمين مساهمات عملية ونظرية في الفكر الاقتصادي، حيث وضعوا أسساً اقتصادية تتعلق بالعدالة الاجتماعية والتنظيم الاقتصادي، مع التركيز على مراعاة القيم الإسلامية؛ لقد تركوا أثراً طويلاً الأمد سبق الفكر الاقتصادي الغربي بقرون.

1- عمر بن الخطاب رضي الله عنه (584 م - 644 م):

أسس مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الإسلامية، ووضع نظاماً لمحاسبة المسؤولين لتجنب استغلال المناصب. كما أسس مفهوم الضمان الاجتماعي من خلال دعم الفقراء والمحتاجين.

2- أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (731 م - 798 م):

يعتبر مؤسس علم المالية الإسلامية، وقد ألف كتاب "الخراج" الذي وضع قواعد ومبادئ لتنظيم مالية الدولة. لقد ركز على عدالة التوزيع وتقنين الضرائب بما يخدم مصلحة المجتمع.

3- محمد بن الحسن الشيباني (750 م - 805 م):

مؤلف كتاب "الكسب"، الذي يُعتبر أول كتاب تناول قضايا الاقتصاد الجزئي. لقد ناقش قضايا الإنتاج والاستهلاك والتجارة والزراعة والصناعة؛ وركز على مفهوم القيمة المضافة في التجارة، وأهمية التكامل بين القطاعات الاقتصادية.

4- أبو نصر محمد الفارابي (872 م - 950 م):

ناقش التعاون الاجتماعي كأساس لتحقيق السعادة في المجتمع، وتناول أهمية العدل لتحقيق الرفاهية والتنمية الاقتصادية. كما كتب عن الصناعات ودورها في رفاهية المجتمع.

5- الإمام أبو حامد الغزالي (1058 م - 1111 م):

ناقش هذا العلامة فكرة الندرة النسبية وعدم التوازن بين الدخل والحاجات، ودعا إلى ضبط الرغبات وترشيد الاستهلاك. كما درس وظائف النقود كوسيط للتبادل ومخزن للقيمة وأداة لقياسها.

6- ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم (1263 م - 1328 م):

ركز على تنظيم الأسواق ومحاربة الاحتكار، وتناول قضايا الحسبة (التسعير والتموين) ودور الدولة في مراقبة النشاط الاقتصادي. كما اهتم بالأجور والنقابات وزيادة الإنتاج من خلال التعاون.

ملخص:

يقوم الفكر الاقتصادي الإسلامي على دمج القيم الروحية والمادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن بين الفرد والمجتمع. يستند هذا الفكر أساساً إلى مصادر ربانية (القرآن والسنة)، مع التأكيد على الملكية المزدوجة (الخاصة والعامة) والعدالة الاجتماعية والاعتدال والتكافل والحرية الاقتصادية ضمن الضوابط الشرعية.

لقد ساهم بن خلدون بشكل بارز في الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث تناول نظرية القيمة ودور العمل في تحديدها، وتقسيم العمل كوسيلة لزيادة الإنتاجية، مع التركيز على التوازن بين العرض والطلب. كما ساهم المقريزي بشكل كبير من خلال التحليل النقدي والاقتصادي، حيث انتقد الضرائب المرتفعة ودرس التضخم وعلاقته بالسياسات النقدية، مقدماً أفكاراً حول الاستقرار الاقتصادي من خلال اعتماد معيار الذهب.

لقد ساهم علماء آخرون في إثراء هذا الفكر بشكل أو باخر مثل عمر بن الخطاب وأبو يوسف والغزالي والفارابي، الذين عالجوا تنظيم المالية ودراسة القيم الأخلاقية والاقتصادية ودور النقود والتنمية الاقتصادية.